■ دائرة حوار حول ■

الخصخصة والإصلاح الاقتصادى بمصر

أعد ورقة الحوار ووقائعه للنشر

رمزى زكى

هناك حوار وطنى واسع النطاق يدور الآن بمصر حول قضية نقل ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص، خصوصا بعد ان اتخذت الحكومة المصرية فى الآونة الاخيرة بعض الخطوات العملية فى هذا المجال، كان ابرزها صدور برنامج محدد من المكتب الفنى لقطاع الاعمال بمجلس الوزراء،وهو البرنامج الذى أطلق عليه "دليل توسيع ملكية القطاع العام" الذى يمثل خطة الحكومة لبيع شركات القطاع العام الذى يضم ٨٥ شركة، تمثل قلاعا ضخمة فى المجالات الصناعية والسياحية والتجارية. ونظرا لأهمية هذه القضية وما ستحدثه من تغيير جذرى فى البنية الاقتصادية والاجتماعية لمصر،كان من الطبيعى ان يحتدم الجدل حولها،وتتصارع الآراء بشأنها،خاصة بين القوى الاجتماعية التى ستتأثر بها فى ضوء الاوضاع التى تمر بها مصر الآن.

وحرصا على التقليد الذى استنته هيئة تحرير المجلة بشأن مناقشة القضايا الهامة الراهنة فى الاقتصاد المصرى،فقد حرصنا على طرح هذه القضية للمناقشة فى دائرة حوار، دعيت اليها كوكبة متميزة من المفكرين والخبراء الاقتصاديين المصريين بعد أن وزعت عليهم مقترحا بورقة لأهم قضايا الحوار فى هذه القضية. ويسر المجلة ان تنشر فى هذا العدد وقائع الحوار التى شارك فيها السادة الآتية أسماؤهم :

أ.د. ابراهيم حلمى عبد الرحمن	وزير التخطيط الاسبق
أ.د. ابراهيم سعد الدين	منتدى العالم الثالث
أ.د. احمد حسن ابراهيم	المستشار بمعهد التخطيط القومى
أ.د. رمزى زكى	المستشار بمعهد التخطيط القومى
أ.د. عبد الفتاح ناصف	المستشار بمعهد التخطيط القومى
أ.د. عثمان محمد عثمان	المستشار بمعهد التخطيط القومى
أ.د. محمد دويدار	أستاذ الاقتصاد بجامعة الاسكندرية
أ.د. محمد سمير مصطفى	المستشار بمعهد التخطيط القومى
أ.م. محمد عبد الوهاب	وزير الصناعة السابق
أ.د. محمد محمود الامام	وزير التخطيط الاسبق

أولا: ورقة الحوار

تصاعدت الدعوة لنقل ملكية المشروعات التى تملكها الدولة الى القطاع الخاص Privatization منذ حوالى عقدين من الزمان. وكان تصاعدها فى البداية، سواء على صعيد الفكر الاقتصادى أو على صعيد التطبيق العملى، فى الدول الرأسمالية الصناعية . وآنذاك كانت مجموعة هذه الدول تعانى من حالة ركود اقتصادى شديد مصحوب بتضخم مرتفع ، وذلك بسبب اتجاه معدل الربح نحو الهبوط المستمر فى قطاعات الانتاج المادى ، وتدهور واضح فى معدلات الادخار والاستثمار وتفاقم شديد فى العجز الداخلى (العجز بالموازنة العامة للدولة) والعجز الخارجى (العجز بميزان المدفوعات).

وفى خضم موجة النقد الشديد التى وجهت الى الكينزية (فلسفة التدخل الحكومى) ومع صعود تيار متميز داخل المدرسة النيوكلاسيكية، ظهرت الدعوة لتصفية ملكية الدولة للمشروعات العامة باعتبارها أحد الحلول للخروج من أزمة الكساد التضخمى. فقد رأى هذا التيار، أن أزمة الاقتصاد الرأسمالى لم تعد أزمة نقص فى الطلب الكلى الفعال، كما كان يرى كينز، بل أزمة نقص فى العرض. وأنه يلزم لانعاش قوى العرض، اعادة النظر فى سياسة التدخل الحكومى وتحجيم نطاق القطاع العام، واعطاء مساحة أوسع من الحوافز وحرية الحركة للقطاع الخاص واطلاق قوى السوق. فى

هذا السياق ظهرت الدعوى للمخصخصة باعتبارها أحد السياسات لانعاش تراكم رأس المال لدى القطاع الخاص، على أساس أن بيع مشروعات الدولة للقطاع الخاص سوف يؤدى الى اعادة توزيع الثروة، وبالتالى اعادة توزيع الدخل لصالح قطاع الأعمال الخاص، الأمر الذى سيؤدى الى دعم مقدرته على الادخار والاستثمار والانتاج. فأنصار هذا التيار النيوكلاسيكى يعتقدون أن التغير فى هيكل ملكية الثروة والأصول الانتاجية فى اتجاه غلبة الملكية الخاصة سوف يقود الى تغيير مواز فى حوافز الادخار والاستثمار والى زيادة كفاءة التشغيل والنهوض بالانتاجية للمشروعات المباعة، لأنهم يعتقدون أن القطاع الخاص أفضل وأكفأ من القطاع الحكومى فى تخصيص وادارة الموارد. وبالاضافة الى ذلك يعتقد أنصار هذا التيار، ان بيع المشروعات التى تملكها الدولة، سوف يؤدى الى زيادة موارد الخزانة العامة وخفض حجم الدعم الذى كان يوجه لتلك المشروعات. وانه فى ضوء التزايد المتوقع فى ربحية هذه المشروعات بعد بيعها، سوف تقل حاجتها للاقتراض وتحسين هياكلها المالية. كما أن ادارة تشغيل هذه المشروعات ستصبح تحت رقابة ومحاسبة حملة الأسهم وليس تحت رحمة البيروقراطية الحكومية. وفى هذا توسيع لنطاق المشاركة الشعبية. كما أن اتساع نطاق الخصخصة سوف يؤدى الى زيادة نطاق الملكية الخاصة بين المواطنين، الامر الذى سيؤدى الى ظهور ما يسمى بالرأسمالية الشعبية People's Capitalism .

وقد كانت مارجريت تاتشر أول من دشن هذه السياسة عندما بدأت فى تطبيق برنامج واسع لبيع المشروعات التى تملكها الحكومة البريطانية فى بداية الثمانينات، شمل عدة شركات هامة فى مختلف المجالات (النقل، الاتصالات، البترول، الخدمات .. الى آخره). ثم تبعها بعد ذلك عدد آخر من دول أوروبا الغربية (فرنسا، ايطاليا، اسبانيا، كندا ..). ثم امتد نطاق الخصخصة بعد ذلك الى الدول النامية والى الدول التى كانت اشتراكية.

على انه تجدر الاشارة الى أن اتجاه الدول النامية (وأيضا الدول التى كانت اشتراكية) نحو خصخصة قطاعها العام لم يكن وليد فكر اقتصادى داخلى أو ضرورات موضوعية داخلية بقدر ماكان وليد الشروط التى وضعها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى سياق التمهيد لاعادة جدولة ديون هذه البلاد (طبقا لقواعد نادى باريس ونادى لندن). ذلك ان هاتين المؤسستين تريان، أنه لتجنب مصاعب خدمة الديون الخارجية ومشكلات ميزان المدفوعات مستقبلا، فان تلك البلاد تحتاج الى

برنامج لاعادة هيكلة اقتصاداتها لكى تتمكن من زيادة كفاءة تشغيل وتخصيص الموارد، وأنه يلزم لذلك حزمة من السياسات النقدية والمالية (كانت موضوع تدوتنا فى العدد الماضى من المجلة) مع برنامج للتكيف الهيكلى يأتى ضمن أهم مكوناته مسألة الخصخصة.

وفى بداية الأمر، كانت الكتابات حول الخصخصة تشير الى اكثر من معنى أو دلالة. فقد قيل انها تعنى الكفاءة فى ادارة وتشغيل المشروعات العامة والاعتماد على آليات السوق والتخلص من المركزية والبيروقراطية. وهنا ينصرف معنى الخصخصة الى ادارة هذه المشروعات طبقا لعقود ادارة من قبل القطاع الخاص، على أن تحتفظ الدولة بملكيتها للمشروعات (كالفنادق). وقيل أيضا انها قد تعنى تأجير وحدات الانتاج التى يملكها القطاع العام الى القطاع الخاص، وذلك من خلال عقود خاصة، وتحتفظ الدولة بملكيتها لهذه الوحدات، على أن يتم تقاسم الربح بين المستأجر والحكومة. وقيل ايضا، انها قد تشمل التصفية أو الغلق وبيع أصول المشروع اذا كان فاشلا وليس هناك أمل فى اصلاحه. وقيل أيضا ان الخصخصة تعنى السماح للقطاع الخاص - محليا كان أم أجنبيا - بالمساهمة فى المشروعات المشتركة. وقيل أيضا، انها تعنى السماح للقطاع الخاص بتنفيذ الخدمات العامة (كالصحة، التعليم، المرافق العامة ..) وذلك من خلال عقود تعقدها الحكومة مع القطاع الخاص لتولى تنفيذ هذه الخدمات. ثم قيل أيضا، ان الخصخصة تعنى التحويل الى الملكية الخاصة، ويتم ذلك عبر بيع المشروع بكامله الى القطاع الخاص. ويبدو، ان المفهوم الاخير هو الذى يؤخذ به الآن.

وقد اشارت ادبيات البنك الدولى وغيره من المنظمات، أن سياسة الخصخصة باعتبارها مكونا أساسيا من مكونات الاصلاح الاقتصادى، تحتاج الى وضع برنامج ذى آليات خاصة، تبدأ بمسح كامل لمشروعات القطاع العام ومشكلاته وتصنيف هذه المشروعات حسب اوضاعها، ثم تحديد المشروعات المراد خصخصتها، ووضع أسس لتقييم أصول الشركات المباعة، وتحديد جدول زمنى يحدد دفعات البيع، وانشاء جهاز خاص يكون مسئولا عن برنامج الخصخصة. ولوضع هذا البرنامج وتنفيذه، لا يمانع البنك الدولى، وهيئات أخرى، من ان يقدم دعما ماليا وفنيا فى هذا المجال. كما يتعين لانجاح البرنامج ان يكون البلد قد خلق مناخا مواتيا لانعاش اقتصاديات السوق (تحرير الاسعار، وفى مقدمتها سعر الصرف وسعر الفائدة، وتحرير التجارة الخارجية، وتغيير القوانين المنظمة لشركات القطاع العام، عودة وانعاش بورصة الاوراق المالية .. الى آخره).

وقد قبلت الحكومة المصرية مبدأ الخصخصة بشكل عام ضمن مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. ومهدت للأخذ به بتطبيق كثير من الترتيبات والاجراءات سالفة الذكر. بيد أن تصريحات المسئولين كانت تؤكد فى البداية، ان القطاع العام لن يباع نظرا لضخامة قيمة أصوله وكبر حجم العمالة الموظفة فيه وطبيعة المجالات الهامة التى يغطيها. وآنذاك، قيل ان البيع سينصب فقط على المشروعات الصغيرة والخاسرة التى انخرط فيها القطاع العام، مثل مشروعات بيع الاغذية وصيد الاسماك وتربية الدواجن ومتاجر التجزئة .. وذكر المسئولون حينذاك، انه لاضرر من تخلى الحكومة عن هذه المشروعات وبيعها للقطاع الخاص، فهو أكفأ منها فى ادارتها، وانها لا تمثل الا نسبة ضئيلة من اجمالى اصول القطاع العام. وفى مرحلة تالية تبين ان المسألة لن تقتصر على مثل هذه المشروعات الصغيرة والخاسرة، بل ان المسألة ستمتد الى بيع كل وحدات القطاع العام بالتدريج، الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، الخاسرة منها والناجحة، بل وحتى بنوك الدولة الاربعة الكبرى (مصر، الاهلى، القاهرة، الاسكندرية) وشركات التأمين أيضا.

وكان القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ قد صدر لاعادة تنظيم شركات القطاع العام وأعطى مجالس ادارة الشركات القابضة حرية التصرف فى بيع أصول الشركات التابعة لها. كما أنشىء مكتب فنى فى وزارة قطاع الاعمال لتولى اعداد وتنفيذ برنامج كامل للخصخصة. وصدر عنه دليل توسيع ملكية القطاع العام كبرنامج يحدد دفعات البيع، ويغطى المدة حتى عام ١٩٩٧ . وقد اشتمل هذا البرنامج على طرح ٥٨ شركة على ثلاث دفعات (دفعة ١٩٩٢/٩١ وهذه تشمل بيع ٢٠ شركة، ودفعة عام ١٩٩٣/٩٢ وهى تشمل ٢٥ شركة، ودفعة ١٩٩٤/٩٣ وتضم ٤٥ شركة). وهذه الشركات تعمل فى مختلف الانشطة الصناعية والتجارية والخدمية. كما اشار الدليل أيضا الى نية الحكومة فى خصخصة المستشفيات العامة، وبيع وتأجير محطات توزيع المنتجات البترولية والسماح للقطاع الخاص باقامة محطات للكهرباء والمياه والطرق وسنترالات سلكية ولاسلكية.

ومنذ أن بدأت الحكومة المصرية فى طرح الدفعة الأولى والثانية لبيع شركات القطاع العام، نشأ جدل واسع بين المفكرين والخبراء والاقتصاديين حول هذه القضية الهامة. كما شارك فى الحوار النقابات العمالية والاحزاب السياسية. وقد طرح فى هذا الجدل افكار عديدة، وقضايا هامة، ومحاذير مختلفة، لم تأخذ حقها فى التحليل والدراسة.

(١) فهناك من طرح قضية المفهوم الامثل للخصخصة فى حالة مصر. هل هو البيع الكامل لوحدات القطاع؟ أم خصخصة الادارة بهدف تحسين الكفاءة الاقتصادية لتشغيل هذه الوحدات فى ظل الأخذ بآليات السوق، مع احتفاظ الدولة بملكيتها لهذه الوحدات؟.

(٢) وهناك من طرح قضية مدى استعداد القطاع الخاص المصرى وقدرته على شراء الاصول المباعة، خاصة وان عملية البيع تأخذ شكل السرعة فى الآونة الاخيرة. ثم ما هى الانشطة أو الشركات التى سيقدم على شرائها، وهل هناك ضمانات فى ان تكون قدرة وكفاءة القطاع الخاص أفضل من القطاع العام؟

(٣) وهناك من أبدى مخاوفه من احتمال عودة سيطرة الاجانب على مقدرات البلاد، خاصة وان طرح الدفعة الأولى من الشركات قد كشف عن ان المتقدمين للشراء غالبيتهم من غير المصريين. وان هناك الآن صناديق للاستثمار تتكون فى الخارج بغرض اغتنام فرصة البيع. بينما هناك من يرى انه لاخوف من تملك الاجانب لشركات القطاع العام.

(٤) طرحت أيضا قضية كيفية تقييم أصول القطاع العام المباعة، ومن الذى يقوم بالتقويم، وما هى المعايير السليمة لذلك، ومدى نزاهة هذه العملية وبعدها عن شبهات الفساد، ودور الاجهزة الرقابية فى ذلك، خاصة وأن عمليات البيع تتم الآن فى ضوء كساد اقتصادى للاقتصاد المصرى ؛ وهو أمر لاشك يؤثر على عملية التقييم .

(٥) تساءل الكثيرون عن مصير الارصدة التى ستتجمع من حصيلة البيع وكيف ستستخدم. هل ستستخدم فى تسوية الديون؟ أم فى تسوية عجز الموازنة العامة؟ أم فى استثمارات جديدة؟

(٦) طرح البعض أيضا قضية العلاقة بين الديون الخارجية المستحقة على مصر والتى تباع الآن فى السوق الثانوى للديون (ديون مستحقة لبنوك وللحكومات) بأسعار خصم تصل الى ٥٠٪ من قيمتها الاسمية، ثم احتمال تحويل هذه الديون المباعة الى ملكية أصول القطاع العام المعروضة للبيع، والمخاطر التى ستنجم عن ذلك، وبخاصة فيما يتعلق باستنزاف احتياطيات مصر، والضغط على سعر الصرف للجنيه المصرى، واحتمالات تزايد العجز بميزان الدفوعات. وتبدو أهمية هذه المحاذير خاصة وان المشروعات المباعة معظمها ينتج للسوق المصرى ولا تسهم فى الصادرات .

(٧) كذلك اشار البعض الى المخاطر التى تهدد حقوق العاملين فى هذه الشركات، والاحتمالات المتعاظمة للتخلص من هذه العمالة، خاصة وان دليل المكتب الفنى لقطاع الاعمال العام أشار الى ان الملاك الجدد لهذه الشركات سوف يمنحون جميع الحقوق والحريات المتاحة لشركات القطاع الخاص، بما فيها مسألة الاجور والحجم الامثل للعمالة.

(٨) أشار البعض الى التأثيرات السلبية التى ستنجم عن البيع على الموازنة العامة للدولة. فبيع الشركات الناجحة سوف يؤدى الى حرمان الموازنة من الفوائض التى تحققها هذه الشركات، الامر الذى سيؤدى الى حرمانها من مورد مالى مستمر هى فى أشد الحاجة اليه لمواجهة العجز بالموازنة من ناحية، ودعم قدرة الدولة على مواجهة نفقاتها فى المجالات المختلفة (الجارية والاستثمارية) من ناحية أخرى.

(٩) كذلك طرحت قضية علاقة البيع باحتمالات ظهور الاحتكارات فى الاقتصاد المصرى، خاصة وان عددا لابأس به من الشركات المباعة، يأخذ شكل الاحتكار الطبيعى، وانها تستأثر بالسوق المحلى. هذا فى الوقت الذى لا توجد فيه قوانين لمكافحة الاحتكار وحماية حقوق المستهلك.

(١٠) ظهر فى الجدل أيضا، اتجاه يرى، أنه من الأفضل لنا، قبل الاسراع فى بيع مشروعات القطاع العام - على نحو ما هو مطروح حاليا - ضرورة معرفة تجارب الدول النامية التى سبقتنا الى هذه الخطوة، لكى نعرف ما هو حجم ومدى الآثار الاقتصادية والاجتماعية وربما السياسية التى نجمت عن بيع القطاع العام.

هذه الأسئلة، وربما غيرها، طرحت بقوة فى الحوار الدائر الآن فى مصر حول مصير القطاع العام. وهى اسئلة مفتوحة، وتصطرع الآراء حولها، وماتزال تنتظر اجابات شافية عنها. ونظرا للاهمية الخاصة التى تثيرها هذه التساؤلات فى المرحلة الراهنة التى يمر بها الاقتصاد المصرى، فقد رأت هيئة تحرير المجلة ان يكون الحوار حولها هو محور دائرة الحوار فى العدد القادم.

ثانيا : وقائع دائرة الحوار

عبد الفتاح ناصف :

يسعدنى نيابة عن هيئة تحرير المجلة أن أرحب بحضراتكم واشكركم على تلبية دعوتنا

المخصصة لمناقشة موضوع " الخصخصة والاصلاح الاقتصادى فى مصر" . فكما تعلمون أن هذا الموضوع بدأ يأخذ مساحة كبيرة فى الاجتماعات والندوات العلمية لأهميته كعنصر من عناصر عملية الاصلاح الاقتصادى فى مصر. ولذلك رأت هيئة تحرير المجلة أن يكون هذا الموضوع هو موضوع ندوة العدد القادم.

وقد أعدت هيئة التحرير ورقة ملخصة بقضايا مثاره للحوار، يمكن التعديل فيها أو الاضافة اليها. وقبل البدء فى الاعمال، أستئذنكم فى قراءة الفاتحة على روح أحد أعضاء هيئة التحرير الذى توفى يوم السبت الماضى، أخى وزميلى أ.د.السيد عبد المعبود ناصف.

الحقيقة، اذا رأيتم حضراتكم، يمكن ان نبدأ بعرض سريع وملخص للورقة المطروحة للحوار. وسيتفضل أ.د. رمزى زكى بعرض هذه الورقة.

رمزى زكى :

أيها الحضور الكريم ، أهلا وسهلا بحضراتكم فى الندوة الثانية التى تدعو اليها هيئة تحرير "المجلة المصرية للتنمية والتخطيط". وهى مخصصة عن الخصخصة فى الاقتصاد المصرى. وتلحظون من اختيارنا لهذا الموضوع أننا نسير على نفس التقليد الذى بدأناه فى الندوة الاولى، وهو اختيار تلك الموضوعات التى تتسم بدرجة كبيرة من الاهمية فى المرحلة الراهنة التى تمر بها الاوضاع الاقتصادية والتنموية فى مصر.

والورقة وزعت على حضراتكم ولا أدرى ان كانت قد اتيحت لكم الفرصة لقراءتها أم لا، فاذا كانت قد قرئت، فليس هناك داع للخوض فيها تفصيلا. ولكنى فقط سوف اشير الى أهم ما ورد فيها. الورقة تبدأ أولا بطرح السياق الفكرى والنظرى الذى ظهرت فيه فكرة التخصيصية أو الخصخصة الى آخره من الترجمات لهذا المصطلح . وهنا نشير الى أن الذين دعوا الى هذا النوع من التفكير ينتمون الى تيارالمدرسة النيوكلاسيكية، وهى المدرسة التى زاد تأثيرها بشكل واضح مع اندلاع الازمة فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى فى بداية السبعينات. وهو تياركما نعلم يوجه ضرباته الفكرية نحو فكرة التدخل الحكومى والى النظرية الكينزية بشكل عام، على أساس أن هذا التيار رأى أن أزمة الرأسمالية لم تعد أزمة "نقص فى الطلب الكلى". كما كان يعتقد كينز، وبالتالى دعا لضرورة تدخل الدولة للموازنة بين قوى العرض الكلى والطلب الكلى وانما رأت هذه المدرسة أن أزمة

الرأسمالية تتمثل فى "نقص قوى العرض". وحينما طرحوا السؤال: لماذا يعانى العرض من النقص؟ قالوا أن هناك انخفاضا فى حوافز الادخار والاستثمار والعمل، بسبب تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى، وبسبب توسع الانفاق العام، وبسبب القيود التى فرضت على حركة القطاع الخاص. وطبعا، قدم النيوكلاسيك "روشته" كبيرة لمواجهة أزمة النظام الرأسمالى . لكن يبرز فى تلك "الروشتة" - على وجه الخصوص - فكرة نقل ملكية المشروعات العامة الى القطاع الخاص. وبالفعل، نجد أن التطبيق العملى لهذا الفكر أخذ سبيله فى فترة تاتشر وريجان،وفى عدد آخر من الدول الرأسمالية. على أن فكرة بيع المشروعات العامة الى القطاع الخاص فى الدول النامية ظهرت بشكل واضح فى ظل برامج التثبيت والتكيف الهيكلى، التى اضطرت هذه الدول الى أن تعقدها مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، بعد إندلاع أزمة ديونها الخارجية، واتجاهها الى نادى باريس ونادى لندن لاعادة جدولة الديون.

ومن هنا ثمة علاقة بين طرح قضية بيع القطاع العام وبرامج التكيف والتثبيت الهيكلى التى تطبق على نطاق واسع الآن. ولهذا فإن سياق طرح هذه القضية فى البلاد الصناعية يختلف تماماً عن سياق طرحها فى البلاد النامية لكن هنا سنجد أنه حينما طرحت فكرة بيع ممتلكات الدولة أو مشروعات القطاع العام للقطاع الخاص، كانت هناك مفاهيم محددة للخصخصة. فعلى سبيل المثال قيل: أن الهدف العام من عمليات الخصخصة هو رفع كفاءة تشغيل الموارد الموجودة فى القطاع العام، والعمل على زيادة انتاجيتها بتطبيق أساليب السوق فى ادارتها. وهنا كانت الوسائل المقترحة للخصخصة تأخذ أكثر من شكل وأكثر من بديل: فقد قيل فى البداية أن الخصخصة يمكن أن تتم لو أن القطاع العام أجر إدارة خاصة تطبق اساليب السوق والحوافز على ادارة المشروع، ويعطى لهذه الادارة نصيبها من الربح على أن تبقى ملكية المشروع عامة. وقيل أيضا، أن أحد أساليب الخصخصة أن تؤجر الدولة وحدات أو خطوط انتاج للقطاع الخاص، ويديرها طبقا، لسياسات السوق، ثم تعطى له جزءاً من الربح، وتحتفظ هى بالجزء الباقى، وتظل أيضا الملكية عامة.

وقيل أيضا أن الخصخصة تعنى التنازل عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة التى يتمتع القطاع الخاص بجدارة أفضل فى تشغيلها وادارتها، مثل مشروعات متاجر التجزئة، مزارع الاسماك، تربية الدواجن والبيض، الخ... على أساس أن هذه مشروعات - فى كثير من الحالات - تحقق خسائر،

وهذه الخسائر تظهر فى شكل دعم تحمل به الموازنة العامة للدولة، وأن هذه المشروعات لاتمثل نسبة كبرى من اجمالى أصول القطاع العام، واذا بيعت للقطاع الخاص لن تكون هناك مشكلة.

ثم قيل ، أن المعنى أو الشكل الذى يمكن أن تأخذه عملية التخصصية أو الخصخصة هو بيع مؤسسات المشروعات العامة الى القطاع الخاص. وتبين - فعلا - من التطبيق أن الهدف الاساسى أو الشكل الاساسى المقصود هو المفهوم الاخير. أن تبيع الدولة ملكيتها للقطاع الخاص، وهنا نجد أن القطاع الخاص الذى سيشترى يمكن أن يكون محليا أو أجنبيا!

والغريب أيضا فى الامر فى موضوع طرح مؤسسات القطاع العام أنها أصبحت ضمن "خطابات النوايا"، وأنها ضمن "شروط اعادة الجدولة" الحصول على قروض جديدة أو التنازل عن بعض الديون الخارجية. والحكومة المصرية - طبعا - قبلت هذا المبدأ، وسنجد أن المفاهيم التى ذكرتها سابقا هى المفاهيم التى كانت تطرح فعلا على التوالى عبر الخطاب الاعلامى. ولكن تبين فعلا أن المفهوم المأخوذ به هو القضاء على الملكية العامة. وقد سمعنا أن هناك برنامجا محددا فى وزارة قطاع الاعمال العام يسمى برنامج توسيع الملكية الخاصة. وفيه ادراج لعدد الشركات المطروحة للبيع فى ضوء ٣ شرائح.

فى ضوء هذا كان من الطبيعى أن ينشأ حوار ضخم فى مصر حول هذه القضية . وهذا الحوار - فى الواقع - لم يعد قاصرا على الاقتصاديين أو التكنوقراط، وانما دخلت فيه كافة القوى الوطنية والاحزاب السياسية والمنظمات العلمية والاتحادات المهنية ...الخ. وأصبح لابد لمجلة مثل مجلتنا، ولكوكبة مثل هذه الكوكبة المجتمعة على هذه المائدة ، أن تدلى أيضا بدلوها فى الدلاء، خصوصا وأن عملية البيع مازالت فى البداية.

وقد طرحت الورقة عشرة أسئلة، كمقترح لمحاور المناقشة. وهذه الاسئلة - طبعا - يمكن دمج بعضها مع بعض، أو تتسع لأكثر من محور أو قضية . والورقة ، عموما ، مجرد اطار عام للحوار . والامر متروك لحضراتكم .

عبد الفتاح ناصف :

شكرا د.رمزى. وقبل أن نستمر، فى الحقيقة أحد الزملاء أشار على بأن أقدم أحد أعلام مصر

لبعض الزملاء فى المعهد، وخضوعا لهذه الرغبة فأنى أقدم الأخ الفاضل مهندس/ محمد عبد الوهاب وزير الصناعة السابق، وأرحب بالدكتور محمد دويدار لتشريفه معنا فى هذه الجلسة.

وأود أن أؤكد ، أن هدف المجلة ليس هجوما على اتجاه أو سياسة، أو التأييد والتصفيق لأية سياسة، لكن محورنا الأساسى هو مصلحة مصر. فتجارب الدول فى عملية التخصيصية أو الخصخصة أو الاستخصاص - كما يسميها البعض - موجودة، ومعروفة فى مصر لدى هذه المجموعة من المفكرين. ومن هذا المنطلق نقول: ما هو الصالح لمصر، فيما يتعلق بهذا الجانب أو بتلك السياسة؟ ونواصل المناقشة .

محمد عبد الوهاب :

أولا أود أن أوجه الشكر للأستاذ الدكتور/ عبد الفتاح ناصف، وهيئة تحرير المجلة لدعوتى لحضور هذه الندوة. والمجلة طبعا كما سمعت الآن ، تبغى اظهار الحقيقة. وأنا عندما جائتنى ورقة العمل هذه، كان هناك توجس فى نفسى من حضور الندوة، قد يكون نتيجة لقرب إرتباطى الزمنى بسياسات قد تعكس وجهة نظر أو قد لا أستطيع أن أدلى بدلوى متجرداً تماما من هذه السياسات، لأنى منذ ٣ شهور مثلا كنت جزء ا من هذه السياسة. ولكن عندما قرأت هذه الورقة وجدت أن هناك بعض أمور جاذبة جدا لحضور الندوة. فالورقة تلم بأطراف العملية، ودخلت بالمنهج الفكرى، ثم التجارب أو الأهداف التى حدت ببعض الدول للدخول فى هذا النشاط، ثم تساؤلات أ.د. رمزى زكى الذى تفضل وقرأها علينا.

وأنا أحب أن أضيف - اذا سمحتم لى - بعض أشياء لهذا الموضوع. فأنا أقول أن احدى المشاكل أو أحد الأسباب التى أدت - فى تصورى - الى تعاظم حجم الحوار والدراسات الخاصة بموضوع الخصخصة ، إيجابا وسلبا، أنه لم يحدد حتى الآن الهدف من الخصخصة فى مصر. وكل بلد دخلت فى موضوع الخصخصة، كان لها هدف، والخصخصة كانت وسيلة لتحقيق هذا الهدف. وليس ما أراه الآن من أن هدفنا هو الخصخصة. وهذا وضع يجعل الأمور صعبة. فالخصخصة فى جميع الحالات ليست هدفا، إلا اذا كان هدفا أيديولوجيا معينا. كأن نقوم بالخصخصة ثم نرى ما سيحدث، فهذا موضوع آخر. وأنا لا اعتقد أن أية دولة، ولا من الدول المغالية فى استعمال هذه الآليات ، اتجهت هذا الاتجاه. اذن - منذ البداية - أرى مناقشة الاسئلة الاساسية :

١) لماذا تدخل مصر عملية الخصخصة؟ لو استطعنا تحديد إجابة دقيقة لهذا، فان الاجابة على السؤال الأول يجب أن تحدد، لأنه عندما نقول مفهوم الخصخصة - فى حالة مصر - هل هو البيع الكامل لوحدات القطاع العام، هل هو توسيع ملكية؟ فهذه كلها أساليب يحددها الهدف الأصلى من الخصخصة وبعد ذلك تتتالى الاسئلة فى عجالة.

٢) ما مدى استعداد القطاع الخاص وقدرته على شراء الاصول المباعة؟ فهذا سؤال فى حد ذاته مهم جدا. ولكنى أتصور أن هناك سؤالا على نفس القدر من الأهمية، وهو انه اذا نجحنا فى جذب القطاع الخاص للدخول فى عملية الخصخصة، ألن يأتى ذلك على حساب قدرة القطاع الخاص على الاستثمار المباشر الذى هو - فى الأصل - المطلوب فى الاقتصاد المصرى؟ بمعنى أصح، هل نتجه الاتجاه الانجليزى، أى أن اتجاه الخصخصة كله هو نمو رأسى؟ فى حين أن التنمية المصرية تحتاج الى النمو الأفقى بنفس قدر التنمية الرأسية.هنا دور القطاع الخاص يجب أن يحدد، أو بالاحرى أولوياته. ومن هنا ظهرت فكرة لدى بعض الناس - وأنا كنت أنتمى لهذه المجموعة - فى عملية الخصخصة القطاعية Sectorial أى خصخصة الاقتصاد، وليس خصخصة "الكيانات Entities" فلنخصخص الاقتصاد المصرى، وليس شركة أو غيره. بمعنى أن نوجه عملية الخصخصة كلها الى جذب القطاع الخاص لبناء المزيد حتى يتحول الاقتصاد المصرى شكلا وموضوعا الى اقتصاد خاص. لأن ٧٠٪ للقطاع العام اليوم - اذا أخذنا مؤشرات أكثر وضوحا من غيرها - سنجد أنه حتى وقت قريب كان هناك ٧٠٪ للقطاع العام، ٣٠٪ للقطاع الخاص. اذن نضع السياسات التى تجعل للقطاع الخاص ٧٠٪، وللقطاع العام ٣٠٪. ولكن يأتى هذا بالاضافة الى القاعدة وليس بتحول الملكية. وهذا يجب ألا يؤخذ على أننى ضد عملية الخصخصة. فبالعكس، فأنا مع الخصخصة أيضا، وسأقول لماذا. ولكن يجب أن تكون حدودها محدودة جدا، بحيث تكون فى إطار يحكمه هدفنا النهائى من هذا الموضوع.

أما موضوع سيطرة الاجانب فلن أتكلم فيه. لأنى أقول أن الاجانب يستطيعون السيطرة عندما يُسمح لهم بالسيطرة، وعندما يكون الشعب وقدراته البشرية غير قادر على الوقوف فى وجه الاحتكارات الاجنبية. واذا كنا وقعنا تحت سيطرة أجنبية فى الثلاثينات والاربعينات، فأنا لا أتصور اليوم أن تقع مصر تحت السيطرة الاجنبية إلا بارادتها !ولكن ليس هناك من لا يفهم !فالأمور واضحة تماما. وبالتالى فإن هذا التخوف غير وارد .

أعود الآن الى ضرورة الخصخصة، لأننى أخشى أن يفهم من كلامى أنه طالما أننا نتجه الى التوسع الأفقى أساسا، وخلق فرص عمل، وزيادة اتساع الرقعة الاقتصادية، فلماذا نقوم بالخصخصة؟ الخصخصة ما هى الا لسببين :

أ - اعلان من الحكومة المصرية بأن القطاع الخاص عليه الدور الرئيسى فى التنمية فى المرحلة القادمة. وتعبيراً عملياً عن هذا الاعلان، أننى كحكومة أبيع، وأدعو القطاع الخاص ليحمل عنى، وليشارك، وليدير، وكل الأساليب التى ذكرت فى هذه المذكرة من تأجير أو ادارة، أو بيع جزئى أو بيع كلى. كل هذا يجب أن يسير مع بعضه ويجب الا نركز على محور واحد. فهذا اعلان من الحكومة أن القطاع الخاص محل ثقة فى ضمير هذا الشعب، والحكومة تمثل هذا الشعب. هذا هو السبب الرئيسى فى إعلان سياسات الخصخصة.

ب - الجزء الثانى ، المهم جدا فى موضوع الخصخصة ، أننا نلاحظ أن هذا الموضوع تواكب مع ما يطلق عليه عملية اصلاح قطاع الأعمال أو القطاع العام وتحويله الى قطاع أعمال عام . وصدور القانون ٢٠٣ فى حد ذاته ليس قانون خصخصة. وكل حضراتكم متخصصون، وتعلمون هذا من دراسة هذا القانون، فهو ليس قانون خصخصة، ولكنه قانون أضاف للقوانين السابقة حق الادارة فى استخدام حقها - كمالك وليس كادارة - فى البيع والشراء بما يمكنها من حل مشاكلها التمويلية. أن الخصخصة لم يأت ذكرها هنا على الاطلاق فى القانون ٢٠٣ . ولكننا قلنا أن الادارة تستطيع أن تبيع من أصولها: الشركة تبيع من اصولها، الشركة القابضة تبيع أصولها التى هى أسهمها، أو تبيع شركة ككل، لتحسين كفاءة الاداء الخاص بما تملكه من هذه الشركة، أو شركات أخرى وهو هنا محفظة الأوراق المالية. ولكن ماذا يحدث فى النهاية؟ ما يحدث فى النهاية أن أداء المحفظة ككل يتحسن.

والطريقة التى اتبعتها الحكومة فى سياساتها المختلفة لكى تركز هذا المفهوم كانت السياسة الاقتصادية طبعا، وواضح أنه كان هناك نوع من الحدود وضعت على امكانيات تحويل القطاع العام، حيث توقف قطاع البنوك عن تمويل القطاع العام، وبنك الاستثمار القومى توقف عن تمويل القطاع العام. ولم يعد أمام القطاع العام الا عملية الخصخصة لاصلاح هياكله التمويلية. ومن هنا يأتى الرد على النقطة التى تقول: أين تذهب حصيلة البيع؟ وأنا أرى أن هذا سؤال يجب ألا يثار ! فهذا سؤال

محسوم تماما. اذ أن حصيلة البيع يجب أن تذهب الى الشركة القابضة أو الشركة التابعة التى باعت، لاستخدامها واعادة تدويرها، إما لحل اختناقات أو لأعادة هيكلة، أو لفتح أنشطه جديدة.

مما لا شك فيه - فى الوقت الذى نحن فيه - ودخول القطاع الخاص والتحول الاقتصادى، أن هناك نوعا من الانكماش سيحدث فى الاستثمار، ويجب أن نجد له حلا، والخصخصة هى أحد هذه الحلول عن طريق استخدام الأموال. ولذلك ما أثير عن انشاء صناديق للاستثمار أنا كنت من المعارضين لها، أو أننى لم أكن افهم الحكمة منها، لأننا قلنا أن الذى سيبيع الشركة هو الذى يأخذ الحصيلة ويقول لنا ماذا سيفعل بها. لأنه أفضل شىء أن يكون هناك فائض فى الحصيلة، وفى هذه الحالة يفضل أن توضع فى صندوق وتنفذ بها التنمية. وهذا هو مفهومى لموضوع الخصخصة. وبالتالى الخصخصة ضرورة، ولكن ليس بالطريقة التى يتناولها الناس بها.

موضوع الديون الخارجية ركز عليه أ.د. رمزى زكى ولفت نظرنا اليه. ولكننى لم أستطع فهمه بالرغم من أننى قرأت كثيرا عنه. ولكنى كلما قرأت الموضوع أقول أننا أخذنا مبدأ بيع الديون الخارجية، وله نظم وله لجنة. وأنا لا أربط موضوعين ببعض. فموضوع الديون الخارجية سمحنا ببيعها، وأصبحت قابلة للبيع، ولها حصيلة، والبنك المركزى يتدخل ويحدد نسبة ١٠٪ وما الى ذلك... فما دخل هذا فى موضوع الخصخصة، وأنا أسأل ولا أعترض، لأننى لم أستطع فهم هذه النقطة عندما قرأتها فى الجرائد.

حقوق العاملين لن أتكلم فيها، لأن هذه قضية المزايدة فيها أكثر من الحقيقة . فلا يستطيع أحد المساس بحقوق العاملين بالشكل الذى يؤثر على أمن واستقرار هذا البلد. وعندما نرى موضوع الكوكاكولا والبيبسى كولا، كان أحد الشروط الرئيسية هو ٣ سنوات كحد ادنى، وفى هذه المدة كنا متأكدين - عند وضع الشروط الاساسية - أن الرجل الذى سيشترى المصنع لن يعرض نفسه للمخاطر العمالية. فالقطاع الخاص أوعى من القطاع العام فى هذا الموضوع. لأن أصحاب شركة الكوكاكولا كانوا يتفاوضون معى أنا فى البداية، وقالوا أننا لن نفصل أحداً ، ولكننا سنخلق عملا جديدا لكل واحد !وهذا هو الهدف من الخصخصة. فليس الهدف فصل عمال، ولكن فتح مجالات عمل لهؤلاء العمال. وهذا جوهر الاتفاق مع هؤلاء الناس، وأنا اعتقد أن هذا سيكون سمة من السمات الرئيسية. وبالتالى لابد أن أؤكد أن موضوع حقوق العمال لن يكون حجر عثرة فى طريقنا.

وبالنسبة للملاحظة الثامنة، حيث أشار البعض للتأثيرات السلبية التى ستنجم عن البيع على الموازنة العامة للدولة. طبعا تأثرت بالطريقة أو المفهوم الذى حاولت أن أشرحه فى البداية. أن الادارة ستبيع لتحسن من عوائد المحفظة. وهذا سيعود على الدولة فى الأجل الطويل. ليس بالضرورة على شكل أرباح من القطاع العام، ولكن على شكل ضرائب، على شكل عوائد ضريبة مبيعات. فالنشاط كله يتزايد. وهذا هو الهدف فى المرحلة القادمة. فأى شىء نقوم به يجب أن تكون له صلة بعملية التنمية. فالتنمية هى الأساس. ومشكلة الموازنة وعجز الموازنة، والوصول به إلى ٤,٥٪ أو ٣,٥٪ أو ٢٪ . كنت أتصور أنه يصعب النزول بهذه النسب بدون أن يكون ذلك عن طريق زيادة الناتج المحلى الاجمالى، وليس عن طريق تقليل العجز الذى فى البسط. فهذه عملية خطيرة جدا على التنمية. وبالتالى فإن كل عملنا يجب أن يكون فى التنمية. اذن التأثيرات السلبية فى المدى القصير لاتعنى شيئا لنا كمجتمع اذا كان فى المدى الطويل أو المتوسط ستتحقق التنمية.

وفى موضوع الاحتكارات، أود أن أشير الى أن الأسواق لم تكن أسواقا محلية وأسواقا خارجية. فالاحتكارات العالمية موجودة، ونحن نحمى أنفسنا من الاحتكارات أيا كانت محلية أو خارجية. والسوق مفتوح، وأنا أتصور أنه اذا كان هناك بقايا من الحماية، فإنه خلال ٣ أو ٤ سنوات سيكون السوق المصرى مفتوحا. وبالتالى لن يستطيع أحد أن يحتكر شيئا الا اذا احتكره عالميا، وهذا شىء مبكر جدا بالنسبة لنا. فلو نظرنا الى مثال الكوكاكولا والبيبسى كولا، فقد بدأنا به لأن هناك سفن أب ومصروب والأهرام.

وأود أن أقول لحضراتكم أنه لا توجد دولة بها تجربة خصخصة لم نشاهدها سواء من امريكا اللاتينية أو أوروبا أو ماليزيا، الخ. فقد حضر كل هؤلاء وجلسنا معهم، وبعض من حضراتكم جلس معهم، وثبت باليقين أنه ليس هناك تجربة قابلة للنقل !وأن كل تجربة تبدأ من الهدف، ثم تحدد الأسلوب والآليات لتنفيذ هذا الأسلوب وهذه السياسات. ثم نتابع الأهداف النهائية لهذه السياسات.

عبد الفتاح ناصف :

شكرا جزيلا للأخ المهندس محمد عبد الوهاب، والحقيقة أن مداخلة سيادتك أثارت انتباهى لنقطة جوهرية، وهى أن تأخذ الخصخصة فى الأعتبار التوسع لخلق فرص عمل جديدة، وهذا قد يجعلنى أدخل مدخلا، مختلفا قليلا، وهو مدخل القوى العاملة، حيث نجد أنه حتى قبل أن يدخل

القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى بشكل واضح وخاصة فى السنوات الأخيرة، كان الاقتصاد القومى مخصخصا بصفة عامة ، حيث يوجد أكثر من ثلثى قوة العمل فى تعداد ١٩٨٦ فى القطاع الخاص وأقل من الثلث (حوالى ٣٢٪) فى القطاع العام والحكومة. وصحيح أن الزراعة عنصر أساسى فى هذه النسب، فهى تمثل فى القطاع الخاص - فى هذا التعداد - ما يمثله قطاع الخدمات فى القطاع العام والقطاع الحكومى. حيث أن ٥٨٪ من اجمالى العمالة فى القطاع الخاص فى قطاع الزراعةو ٥٧,٦٪ من العاملين فى الحكومة والقطاع العام من العاملين فى أنشطة خدمات المجتمع العامة والخدمات الاجتماعية والصناعة لا تمثل من اجمالى العمالة فى الحكومة والقطاع العام أكثر من ١٩٪.

وإننى أتساءل لم التركيز فى عملية الاصلاح الاقتصادى على جزئيات معينة ؟ فالعاملون فى الصناعات التحويلية فى القطاع العام والحكومة لا يمثلون سوى ٦٪ من إجمالى قوة العمل فى عام ١٩٨٦ . كما أن نصيب القطاع العام والحكومة فى نفس العام بلغ ٤٨٪ من إجمالى العاملين فى الصناعات التحويلية سواء فى الصناعات الحرفية أو الصناعات الصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة . وهذه النسبة لا تتعارض مع النسبة الأعلى التى أشار اليها الأخ المهندس محمد عبد الوهاب والتى تتضمن المنشآت ذات حجم معين أو أكبر .

وما يجعلنى أثير هذه النقاط هو المبدأ الذى أشرت اليه سيادتك: ماذا نريد بالخصخصة؟ هل كل ما نريده هو تحويل الملكية من القطاع العام الى القطاع الخاص، ويصبح القطاع الخاص غير قادر على اضافة شىء فى ظل دولة تنتشر فيها البطالة ؟ فمن يتوسع لكى نستوعب أعدادا جديدة من الشباب الذين يتخرجون؟ لدينا نصف مليون خريج سنويا من الجامعات والمعاهد الفنية المتوسطة؟ فأحد النقاط المحورية كما أراها هو كيف تتم هذه الخصخصة؟ هل هى خصخصة بزيادة دور القطاع الخاص فى المنشآت الجديدة، أم مجرد تحويل القائم من أيدى الحكومة والقطاع العام الى أيدى القطاع الخاص، ثم نبدأ نبحث فى العالم الخارجى عمن يريد أن يستثمر، اذا استثمروا شيئا ؟!

محمد محمود الامام :

فى الواقع، أشكر أسرة المجلة - مرة أخرى - على اثارة موضوع له أهمية فى هذه المرحلة من التطور الاقتصادى. وسعدت بسماع الأخ الاستاذ/ محمد عبد الوهاب. ورأيت البناء المنطقى الذى

ينظر به الى الأمور، وهو بناء متكامل. وهذا البناء يصح اذا صحت الظروف المحيطة به ومجموعة الأسباب التى تقصد بالسياسات المختلفة، وهذا يعود بنا قليلا الى أصول المسألة.

فكما أثار الأخ رمزى - فى البداية - أن عملية الخصخصة بدأت فى الدول المتقدمة، ولكن الورقة أشارت الى المدخل الكينزى والنظرية الكينزية وتطبيقها. النظرية الكينزية لم تكن تقول بدخول الحكومة فى العملية الانتاجية، ولكنها كانت تعالج الموضوع من ناحية الطلب. فحجم الطلب اذا انكمش عن مستوى التوظف الكامل تتدخل الحكومة بمحاولة تحريك الطلب. واعتقد أن هذا يظل باقيا حتى الآن . فالقضية لم تكن الهجوم على الكينزية بقدر ماهى تغير فى الأساس الانتاجى مع تطور الأساليب التكنولوجية للإنتاج، ومع خشية المنافسة العالمية التى بدأت نتيجة وجود تنافس ما بين الدول المتقدمة وبعضها البعض. فرفع درجة التنافس الداخلية والخارجية أصبحت مهمة، حيث يشترك الاقتصاد الأمريكى مع اقتصاد دولة مثل قطر فى شىء واحد: أن الاثنين يحركهما حجم الطلب الحكومى. ولكن آليات التحريك مختلفة، ومن هنا كانت نظرية "جالبريث" فى التعاقدات، الخ. واعتقد أنه كان لابد أن يحدث هذا، لأنه - فى الواقع - يقوم القطاع العام بالدخول فى نطاقات بعينها، وبشكل محدد، ووفق تكنولوجية معروفة. والبحث العلمى يتم فى جهة أخرى، والشركات المستعدة لتحمل المخاطر والدخول فى البحث والتطوير لابد أن تكون شركات كبيرة وقوية وأن تتحمل مخاطر " البحث والتطوير".

أصبحت قضية دخول القطاع العام فى عملية "البحث والتطوير"، وتعرضه لهذه التغيرات، عملية مشكوكا فيها. اذن، كان لابد أن يكون هناك دور فى الدول المتقدمة للقطاع الخاص الكبير، وخصوصا أن حجم المنشأة أصبح اكبر من حجم السوق المحلى فى أية دولة من الدول. اذن، كان لابد لهذا أن يحدث. ولم تكن القضية هجوما على الكينزية أو غيره. وانما هى مواكبة الظروف التى خلقتها الثورة التكنولوجية الحديثة. وكان المشاهد فى ذلك الوقت ارتفاع درجة الحمائية داخل الدول المتقدمة، برغم جولات "الجات" السابقة، وكانت الأساليب الفنية والادارية معقدة. وكلنا نعلم أن السوق الأوربية كانت سوقا مشتركة منذ عام ١٩٦٨ ، ولكن الذى حدث فى ١٩٩٠ أنهم حاولوا ازالة الصعوبات الفنية والادارية (القيود المختلفة التى كانت موجودة) وهم يزيلونها داخليا، ولكنها لازالت باقية خارجيا ومفاوضات " الجات " الأخيرة أثارت هذا.

اذن القضية أنه كانت هناك درجة عالية من الحمائية مقبولة فى الدول الغربية، وكان المطلوب فتح الأسواق الداخلية ولو بقيت الأسواق الخارجية معرضه للحماية. وعملية فتح الأسواق الداخلية لا تتم فى ظل حكومات تسيطر وتوجه الاقتصاد بالشكل المطلوب اذا كان انتقال الاستثمارات يتحول من قروض الى استثمارات مباشرة أو اذا كانت الحركة المطلوبة هى حركة تصدير واستيراد، وليس انتاجا للسوق الداخلية ، وما حدث - خاصة بعد فترة المديونيات العالية - أن أصبح المطلوب التواجد المباشر فى أسواق البلاد النامية، وليس مجرد التعامل معها من خلال التجارة الخارجية. ثانيا، أن هذا التواجد لا يتم بقروض تذهب الى دول لكى تكون مضمونة أو من خلال الأسواق التجارية، وانما يكون بالاستثمار المباشر. اذن عندما نضع تحولنا فى هذا الاطار نجد أنه لم يأت نابعا من سياسة محلية، بقدر ما هو استجابة لسياسة دولية. وعملية الاستجابة تمت بأشكال مبتورة، وهذا هو ما يثير التساؤلات.

هل المطلوب من العملية أن يتحمل القطاع الخاص الاقتصاد كله؟ هذه استثمارات ٧٠٠٠ سنة، أو بالأحرى ما تبقى منها، فلا يعقل أن تنقل ملكيتها فى سنة أو سنتين ! اذن المنهج الذى طرح أثار شكوكا كبيرة ، ليس لأن القضية قضية بيع أو عدم بيع، لأن القضية اذا طرحت بهذا الشكل معناها البيع بأبخس الأثمان الممكنة، والقضية ليست قضية سابقة، لأنه حينما أممت الأصول، كان هناك توزيع زمنى لتعويض رؤوس الأموال، والعملية تمت على عدة مراحل. ولكن اليوم هل نستطيع أن نبيع ونقول أن القطاع الخاص يسدد على ١٥ عاما، بأسهم قابلة للتداول فى البوصة؟ طبعا العملية لا تسير بهذا الشكل. انما لأنها كانت جارية فى اطار سياسات يقال أنها تصحيحية، أصبح الأمر مربوطا بأن ما هو قائم خطأ، وأن ما هو قادم صحيح. وهذا غير صحصح، اذا كان - كما قال أ. محمد عبد الوهاب - لنا هدف، فاذن هذا الهدف لا يعبر عن أننا فى حالة سيئة، وهذا سبيل الخروج. وانما يعبر عن أننا ننتقل الى مرحلة جديدة من أساليب الأداء الاقتصادى تتطلب اشراك جهة يمكنها أن تقوم بمهام المرحلة الجديدة، وليس باصلاح ما فسد فيما سبق. وهذا ما جعل العملية تأخذ شكلا أيديولوجيا أكثر.

ان كثيرا من الاخوان المتحمسين للخصخصة، والمنتقدين للقطاع العام، قالو ان القطاع العام منغلق ومبنى على سياسة الاحلال محل الواردات. لا بأس - وقد سبق لى نشر دراسة فى هذا المعهد - عندما كنت مسئولا عن التخطيط - عن خرافة الاستعاضة عن الواردات، وأثبتها علميا. انما اذا

كان المطلوب فى نفس الوقت أو المعلن فى سياسات الدولة أن نتجه الى التصدير، اذن السؤال هو: هل القطاع الخاص عندما يحصل على صناعات مخصصة للاحلال محل الواردات سيحولها - بين يوم وليلة - الى التصدير؟ وهل التصدير سيتم على كل المستويات والفروع والقطاعات؟ أم أننا دولة صغيرة فى عالم كبير، ومطلوب منها أن تبحث لنفسها عن نصيب صغير فى عملية التصدير لتتخصص فيه؟ لأنه اذا كانت السياسة صادقة، وكان التوجه للتصدير واجبا، اذا كان يجب أن نبحث لأنفسنا عن مجالات مميزة نسبيا، ثم نقول للقطاع العام والخاص والأجنبى تعالوا: نريد أن نتخصص فى صناعة اللمبات الزجاجية أو أى شىء، وبعد ذلك، أرونا ماذا ستفعلون !انما نقلب الأشياء المعدة للاحلال محل الواردات، والموجهة للاستهلاك المحلى، فهنا تثار قضية التملك الأجنبى. لأن هذا معناه أن نملك الأجانب لكى يبيعوا ويستفيدوا من السوق المحلى، ويتواجدوا فيه مباشرة بدلا من أن تكون التجارة والتبادل والاستثمارات هى أساس الحركة. اذن القضية - كما قيل فى البداية- ما هو الهدف من الخصخصة.

أنا أعتقد أنه يجب أن ندرك الأتى: أن الهدف ليس قاصرا علينا، وليس عملية وقتية، ولكنه يأتى فى ظل تداعيات أزمة النظام الرأسمالى العالمى. بمعنى أن عمليات الخصخصة عندما تمت فى الدول المتقدمة، كانت تسعى الى احداث انعكاس لسياسة اعادة التوزيع،بمعنى أنه فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية ظهر ما يسمى بدعاوى "دولة الرفاهية Welfare State: ودخلت فيها النظرية الكينزية كتبرير اقتصادى لتدخل الدولة بالانفاق على - وهنا أتكلم عن الانفاق كطلب- وليس بالضرورة أن دولة الرفاهية تقوم بنفسها بالانتاج، انما كطلب تنوب به عن الشعب لمستويات معينة من السلع والخدمات، وكان هذا مطروحاً فى مواجهة الدول الديكتاتورية التى أثارت الحروب. وفى الحقيقة كان التخوف من الدول المتسلطة أنها تعيد الحرب التى كانت تثير الذعر فى نفوس الأوروبين، لأنهم قاسوا منها فعلا.

اذن كانت القضية فى مواجهة دولة الرفاهية وما نتج عنها، تصبح عملية اعادة التوزيع متجهة الى الطبقات العامة من الشعب، وبالتالى تضرب مصالح طبقات النخبة أو الصفوة التى يراد أن يتعاظم ربحها، لأن آلية النظام الرأسمالى فى تطوره مبنية على تعاظم معدلات الربحية. اذن، اذا كان تحول الدول المتقدمة الى دول رفاهية أدى الى دور قوى للدولة لأعادة التوزيع لصالح الفئات

الدنيا، كان لابد أن يحدث انعكاس لهذا. بمعنى اعادة التوزيع لصالح الفئات الرأسمالية بزيادة ربحيتها باستخدام الدولة. ومن هنا تصبح عملية الخصخصة عملية موجهة الى اعادة التوزيع بقصد رفع معدلات الربحية، حتى يمكن الانفاق على مجاهيل جديدة فى الثورة التكنولوجية. لأن مثلا، الحديث عن الطاقة الجديدة، وكان الواضح أن أمريكا قبلت ارتفاع سعر البترول من أجل أن تستفيد شركات البترول التى لديها، وتأخذ العائد وتعيد ضخه فى بحوث الطاقة لتطوير الطاقة، وبالتالى يستفيد الاقتصاد.

اذن هنا كان تعظيم الربحية ضرورة مهمة لدول تقوم بعملية البحث وتريد أن تحمل شركات الانتاج مهمة التطوير والبحث عن مجالات جديدة. اذا كان هذا الهدف واضحا للدول المتقدمة، اذن يصبح السؤال : لماذا تدخل الدولة النامية بنفس الأسلوب؟ هل لها نفس الظروف؟ وهل الشركات الموجودة بها قادرة ومسئولة ومطلوب منها أن تساهم ببحوث مماثلة وتحمل مخاطر مماثلة؟ أنا أقول لا، ليس هذا مطلوبا. اذن كانت عملية التحول بالضرورة تأتى مفروضة من المؤسسات الدولية. وأنا هنا لا آخذ عملية الفرض عملية سيادة. ولكن أريد أن أقول أنها مفروضة، ويراعى فيها أولا وآخرا صالح النظام الرأسمالى العالمى كما تراه الدول المتقدمة، وليس بالضرورة كما تراه الدول النامية. فاذا كان هذا صحيحا، نطرح على أنفسنا سؤالا: هل نقبل ونرضخ لأن نكون جزء من هذا النظام، أم أننا قادرون على الخروج منه؟ فاذا كنا غير قادرين، يجب أن نعيد النظر فى الموضوع من وجهة محاولة الاستفادة مما يتم. هل من الممكن أن نستفيد بهذا التحول، وكيف؟

أنا أقول أن المقولات التى تبنتها الأمم المتحدة وعقود التنمية بعد الحرب العالمية بالنسبة لدور مهم فى الانتاج للحكومات، مازالت هذه المقولة صحيحة. والصحيح أيضا أن هذا الدور- حينما مورس - غمط القطاع الخاص حقه. وأصبحنا نتحدث إما عام وإما خاص !وأضرب هنا مثالا، لحالتين : فى أواخر الستينات كنا نضع الخطة فى العراق، وكنت مشاركا فيها، وطرحت هذا السؤال، لأن التوجه الى القطاع العام كان قويا، وقلت عن هذا التوجه أن القطاع العام عنده ميزة أن به أجهزة تدرس مشروعات، عنده معلومات، وهناك قرار يتخذ بشأنه وخطة توضع، وأموال ترصد، ولكن أين موقع القطاع الخاص؟ فقال القائمون بالتخطيط هناك نعد له قائمة بمائة وخمسين مليون دينار مشروعات، وتوقف الأمر عند ذلك. وهذه المظرة - طبعا - نظرة مبتورة للأمور، وكأن التنمية هى مجرد مشروعات ينفذها هذا القطاع أو ذاك .

وفى الكويت فى الثمانينات، كنا نضع خطة للكويت، وقلت أن القطاع الخاص هنا المفروض أن ينشط، وقلنا نستدعى القطاع الخاص ونطلب منه رؤية لمشاركته، فقالوا قولوا لنا ماذا ستفعل الخطة أولا، وبعد ذلك سنقول لكم كيف سنشارك. وأنا أضرب هذين المثالين لحالتين متطرفتين لكى نبين أن هناك حلقة مفقودة فى الصلة بين القطاعين العام والخاص. وهذه الحلقة هى التى يجب أن تنشأ. وبالتالى لا أريد أن أدخل فى الاجابة عن هذه الأسئلة، لأن هذه الأسئلة تقول: كيف نخصخص؟ وأنا أقول أن العملية ليست توسيع قاعدة الملكية، ولكنها توسيع قاعدة الاستثمار، قاعدة المشاركة، واعتقد أن أ. محمد عبد الوهاب موافق على هذا - أن القطاع الخاص يشارك فى عملية التنمية من البداية، ويعطى رؤيته لما يمكن أن ينشأ، ثم يبدأ عمل جاد من أجل تسخير الأجهزة الخادمة لقطاع الأعمال بشقيه العام والخاص من أجل انجاح هذه التنمية. واضرب مثالا آخر من العراق.

يجب على القطاع الادارى أن يواكب عملية التنمية، سواء كان قطاعا عاما أو خاصا. وأنا أعتقد أن القضية الحقيقية فى انشاء المناخ الذى قاله أ.محمد عبد الوهاب بالنسبة لعملية الخصخصة - خصخصة الاقتصاد - أن نبدأ بالقطاع الادارى وليس بقطاع الأعمال. د. ابراهيم يذكر أنه لما بدأنا ندخل التخطيط كان التخطيط غريبا على القطاع الادارى، وبذلنا جهودا مكثفة لتدريب الناس على التفكير التخطيطى. وكان انشاء هذا المعهد أحد الأذرع. ولكن الندوات التى عقدت ، واللجان التى عملت، الخ، من انشاء تطوير ضخم جدا، ثم تحولنا فى النهاية الى تطوير الجهاز من حيث المفهوم الرقابى. كان هناك إعداد للجهاز الادارى لكى يواكب الدور الجديد أو الشكل الجديد لقطاع الأعمال.

المشكلة الحقيقية أن هذا القطاع الادارى من الصعب عليه أن يخرج من هذه المفاهيم مباشرة الى مفهوم معاكس. وبالتالى أقول أنه حتى يمكن أن تتم الخصخصة، هناك شروط مبدئية تبدأ بالقطاع الادارى.

أ.د. عبد الفتاح ناصف :

شكرا للدكتور الامام ، وليتفضل أ.د. محمد دويدار بعرض وجهة نظره .

أ.د. دويدار :

شكرا سيدى الرئيس، ويسعدنى أن أبدأ بشكر خالص للمجلة وتكرمها بدعوتى للمساهمة فى

هذا اللقاء الذى بدأ نقاشا مصريا منذ اللحظات الأولى. وسأحاول أن أتحدث عن الاطار العام الذى يتعين أن نناقش فى داخله قضية القطاع العام فى مصر، وفى مرحلة ثانية سأحاول التعرض للتساؤلات فى شأن القطاع العام فى مصر، ابتداء من الدور الذى يقوم به وننتهى الى ملاحظات حول الأسئلة القيمة التى أثيرت فى ورقة العمل.

بالنسبة للاطار العام، أنا أعتقد - كما تفضل أ.د. الامام - بأنه لا يمكن مناقشة ما يجرى فى مصر حاليا خارج إطار الاقتصاد الدولى: بتركيبته المالية، ونمط تقسيم العمل السائد حاليا، ونوع المشروعات السائدة فى الاقتصاد الدولى، ومدى التناقض بين رأس المال الدولى والقومى. وهذه مسألة سأثيرها بالنسبة للقطاع العام بصفة عامة، وللقطاع العام فى مصر بصفة خاصة.

والنقطة الثانية الخاصة بالاطار الدولى، من المعلوم ان الاقتصاد العالمى فى أزمة هيكلية منذ نهاية الستينات الى يومنا هذا رغم رفع معدلات الأداء الدورية. والأزمة كما نعلم جميعا أنه فى اطار أدبياتها عرضت أو طرحت مقولات أو نظريات مختلفة. ففى مرحلة أولى فى نهاية الستينات مباشرة، أثيرت قضية أزمة الدولار، وكان الاتجاه نحو تفسير الأزمة بأزمة الدولار. وفى مرحلة تالية فى بداية السبعينات ، ابتداء من الاجراءات التى اتخذتها الولايات المتحدة فى أغسطس ١٩٧١ ، أثيرت مسألة أزمة النظام النقدى الدولى، ومحاولة استخدام الأفكار الخاصة بها فى تفسير الأزمة. وفى مرحلة تالية فى نهاية ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، بعد أن ثارت قضية النفط، أثيرت أزمة النفط كمحاولة لتفسير الأزمة فى اطار محاولات التفسير الكلاسيكية أو النيوكلاسيكية الخاصة بتصور الأزمة وكأنها أزمة فى اطار الدورة الاقتصادية. الى أن انتقلت المحاولات الى النظر الى أن الأمر يتعلق بأزمة هيكلية طويلة المدى خاصة "بالاتجاه التصاعدى Secular Trend" فى الاقتصاد الرأسمالى وتوافقه مع بعض اللحظات الدورية. المهم أنه فى اطار هذه الأزمة، شهدت السياسة الاقتصادية للدولة الرأسمالية أزمتها. وفى بداية الأزمة أثيرت قضية العودة الى مزيد من الأداء الفردى لرأس المال، والابتعاد النسبى للدولة. وهو ما لم يكن أبدا ابتعادا مطلقا. وبداية من هنا - فى اعتقادى - طرحت قضية التحول من العام الى الخاص، أو من الدولة الى الفرد .

اذن النقطة الأولى أنه لا يمكن مناقشة ما يتم فى مصر بعيدا عن هذا الاطار الدولى. فيما يتعلق بالاطار المحلى، أعتقد - وأرجو ألا أكون مخطئا - أن قضية إعادة النظر فى وضع القطاع

العام يتعين أن تؤخذ فى اطار ما يجرى فى مصر منذ ٢٠ عاما. وأنا أعتقد أننا بصدد عملية لاعادة التنظيم الشامل، تتم على مراحل، أحيانا بتناقضات وأحيانا بدونها. إن ما يجرى فى مصر فى العشرين عاما الأخيرة هى عملية إعادة تنظيم شامل بدأت تعطينى أنا شخصيا - احساسا بأننا ننشغل باعادة التنظيم واجراءات تنظيمية، وتركنا جانبا قضية التنمية، وانشغلنا الى حد كبير عن الادارة الاقتصادية اليومية للاقتصاد المصرى. أى أن قضية القطاع العام معلقة فى الساحة الاقتصادية الاجتماعية السياسية المصرية منذ ١٩٧٥ ، ومحاولات تحويله . فالقضية مطروحة فى إطار اعادة تنظيم مجمل الاقتصاد المصرى. واعادة التنظيم تثير قضية مجمل القوانين التى خرجت فى العشرين سنة الأخيرة، ومازالت تخرج، فى إطار سياسة معينة تدور حول شعار العودة الى آلية السوق.

هنا يجب أن نربط محاولة اعادة التنظيم بآلية السوق. ما المقصود بآلية السوق؟ أنا - فى اعتقادى -أتصور أن الاقتصاد المصرى لم يخرج طوال عمره عن آلية السوق، رغم تدخلات الدولة. ودراسة تاريخ الرأسمالية توضح أنه أداء تبادلى: بين أداء فردى تسانده الدولة، وفى لحظات الأزمات والضعف النسبى لرأس المال الفردى تتدخل الدولة. وكل تاريخ الرأسمالية هو هذا التبادل أو العلاقة التبادلية ما بين أداء يغلب عليه الطابع الفردى وأداء يغلب عليه تدخل الدولة. ومربط الفرس فى النهاية هو الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة التى نتحدث عنها.

فما المقصود بآلية السوق؟ وهل الأمر يتعلق بالسوق المصرية؟ السوق المصرية هى جزء من السوق الدولية فى شكل خاص ، وهو الجزء المتخلف من السوق الدولية. وأنا أعتقد أن هذا قدرنا من التطور الرأسمالى. أن هذا النوع من السوق لاهو مشوه ولا هو غير عادى، ولكن شكل السوق هو نتاج التطور الرأسمالى لدينا. هل نحن نقصد بآلية السوق آلية السوق المصرى؟ أم السوق الدولية؟

اذا كانت السوق الدولية، ففى هذه الحالة أيضا يجب أن نعى طبيعة السوق الدولية، ونوع الاحتكارات المسيطرة، ومصير أى كيان كفء يولد اذا كان صغيرا، الخ. اذن، لكى نكون واضحين، هل هى السوق المصرية مع التمتع ببعض الذاتية فى علاقتها بالسوق الدولية، أم أنه التجاء كامل الى الأثمان الدولية كأساس ، وما إذا كانت تترك للسوق الدولية ويحرم المجتمع المصرى من كل امكانيات التعبير عن التفضيلات الاجتماعية ، أم نرى نوعا من سياسة الأثمان تحاول أن تحد من

الظلم الاجتماعى فى الداخل، ومن التعدى الدولى فى الخارج، الخ؟

اذن القضية لابد أن تطرح فى إطار عملية إعادة التوازن، وإعادة التنظيم التى تتم فى العشرين سنة الأخيرة، ويؤخذ القانون الخاص أو القوانين المتعلقة بالقطاع العام فى اطار مجمل الاجراءات التى يجرى اتخاذها. وهنا لو أردت أن أصف - كباحث فى التاريخ المعاصر - هذه الفترة، أقول أنها فترة حولت الوسائل الى أهداف عريضة، وانشغلت أساسا بالجانب التنظيمى واعادة التنظيم، وتركت جانبا من الناحية الموضوعية - أيا كانت الشعارات - قضية التنمية. فلم تعد مطروحة على ساحة السياسة الاقتصادية، ولم تعد مطروحة بالفعل، والا كان يمكن أن أجد فى وثائق الحكومة ولافى الكتابات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية للدولة المصرية استراتيجية - ولو محدودة - للتنمية ودور القطاعات المختلفة فيها ،الخ.

القضية المطروحة بعد ذلك هى القضية الخاصة بالقطاع العام. والتساؤلات هنا كثيرة. فالقطاع العام معروف أن توجهه - ابتداء من الظروف التاريخية لخلقه - كان نحو السوق الداخلية. وبالتالى، يمكن التعرف على نوع القوى الاجتماعية التى تعتبر طرفا فى القضايا الخاصة بالقطاع العام اليوم. والقطاع العام - فى اعتقادى، رغم أنه كان فى ملكية الدولة - إلا أنه كان من الناحية الفعلية تحت سيطرة شرائح اجتماعية محددة. فى هذه الحالة، نجد قوى اجتماعية أخرى صاحبة طرف فى النزاع القائم أو فى المشكلة القائمة والمسيطرة من الناحية الفعلية على القطاع العام رغم التغييرات التنظيمية المختلفة من المؤسسة الى الهيئة الى الهيئة العامة الى الهيئة القابضة. وهذه طرف آخر. والدولة المصرية - فى اعتقادى - طرف بمعانى مختلفة.

١) المعنى الأول : كيف يمثل القطاع العام أداه مرنة نسبيا فى يد الدولة المصرية اما لمواجهة خطر خارجى، أو حتى فى بعض الأحيان مواجهة مواقف اجتماعية سياسية حرجة. فلو حدث نوع من عدم الرضى عن رفع الأسعار، ما هو الأسهل للدولة المصرية؟ أن تأخذ قرار سبتمبر الخاص بخفض الأسعار وخاصة السلع الأساسية التى ينتجها القطاع العام، أم تطلب من القطاع الخاص أن يعيد النظر فى رفع الأثمان؟ وعندنا مواقف تاريخية مختلفة فى التاريخ المعاصر تؤدى هذا.

٢) القضية الثانية : أن القطاع العام يمثل ركيزة قائمة .وأنا بداية لست مع ولا ضد. فالقطاع العام مهم للدولة المصرية ، بمعنى أنه يمثل مصدرا ماليا مهما. وهو مصدر مالى بمعانى ثلاثة :

أ - أن فائض القطاع العام - بما يتضمنه من تمويل ذاتى - يعود الى الدولة، وعندما حسبت ذلك فى الخمس سنوات الأخيرة، وجدته حوالى ٣٧٪من ايرادات الدولة.

ب - المعنى الثانى: أنه يكاد يكون الدافع الأساسى للضرائب على شركات الأموال: ضرائب مباشرة، ضرائب غير مباشرة.

جـ - المعنى الثالث : أنه المساهم الأساسى فى صناديق التأمينات الاجتماعية والمعاشات، التى تلجأ اليها الدولة فى سد العجز، عن طريق الاقتراض منها وهو مورد مالى فى غاية الخطورة.

فى ضوء ذلك كله الأمر يقتضى فى هذه الحالة أن نأخذ فى الاعتبار كل هذه القوى الاجتماعية، والدور الذى يلعبه القطاع العام عندما يتعلق الأمر باعادة النظر. وفى اعادة النظر: ما هو السؤال المطروح؟

أنا أعتقد أنه يتعين هنا أن تكون نقطة البدء مختلفة. فأى قضية خاصة بالمجتمع المصرى يتعين أن تبدأ من إشكالية التطوير التى تتضمن طرح اشكالية التخلف، وتجاربنا التاريخية ، وكيف حدث التخلف، ومحاولاتنا للنمو فى ظل ظروف السوق الرأسمالية الدولية، ومحاولة ضرب الدولة المصرية ألف مرة، ...الخ.

والسؤال الآن : هل المقصود اعادة تنظيم القطاع العام بقصد تحقيق كفاءة اكبر؟ وهنا تظهر تساؤلات ومشكلات لا حصر لها، ويمكن- إذا اتسع الوقت - تحديدها من الناحية الاقتصادية أو التنظيمية ، أم أن المقصود حاليا هو اعادة توزيع القوى الاقتصادية فى مصر. وقضية المديونية مطروحة وواردة، وقد يكون لها جانب سياسى، لكن لها جانب اقتصادى فى غاية الخطورة . ويمكن أن نراه ونعرف أنه حتى قضية " بيع الديون " - وأنا لم اتشرف بحضور ما تفضل أ.د. رمزى زكى بطرحه - هناك السوق الثانوية للمديونية المصرية، وهى التى تحدد السعر. وعندما كنا نتفاوض مع نادى باريس ، كان سعر المديونية المصرية يتراوح ما بين ٣٠ - ٣٥٪ من السعر الاسمى ، ودخلنا فى التفاوض مع نادى باريس، وحصلنا على خفض فى ديوننا الرسمية فى حدود ٥٠٪ على فترات معينة. وانما فى نفس الوقت، اشترط على الحكومة المصرية ألا تلجأ الى السوق الداخلى.

وقضية الديون المعدومة لم يعيها المفاوض المصرى . وأصبح البرنامج الذى تقوم به وزارة الاقتصاد حاليا ممنوعا عليها أن تعيد شراء المديونية الخاصة بالدول الأعضاء فى نادى باريس، لأن

الاتفاقية تضمنت هذا . اذن القضية تطرح الآن كما يلى: أنه فى اطار البرنامج الخاص بوزارة الاقتصاد - بيع الديون - أنه يبيح أن يمارس الدائن الذى حل محل الدائن الأصلى أن يدخل فى علاقة مع الاقتصاد المصرى. حيث يشترى سلعا بقصد اعادة التصدير، أو يبنى مشروعا جديدا فى مصر، أو يتملك فى مصر. وكل الخطوات تبين أن التكلفة ستكون أقل كثيرا، لأنه اشترى المائة دولار بثلاثة واربعين (٤٣٪) ثم أخذهم ٣٣٧ جنيها، ثم يبدأ يستثمر فى الداخل. ولو قارناه بمستثمر يأتى مباشرة، أو بمستثمر مصرى، يستخدم وسائل انتاج أو مواد قادمة من الخارج ، ستكون تكلفة الانتاج عالية للمستثمر الاخير . اذن فى هذه الحالة، أعتقد أن جوهر قانون قطاع الأعمال أمران:

١) توسيع سلطة الادارة، على نحو لا حدود له، مع مراعاة، أو قياسا على الادارة الفردية، بالنسبة لمشروعات مجالس الادارة ألا تملكها، وليس عندها السعى وراء الربح الذاتى الموجود لدى المدير فى مشروع خاص ، اتساع دائرة الادارة، وخلق الامكانية القانونية للبيع بدون قيد أو شرط فيما يتعلق بالمتملك. وهنا مسألة فى غاية الأهمية من الناحية القانونية، لأن كل قوانين تنظيم القطاع العام السابقة على ١٩٩١ كانت تحرم التصرف. وعندما يأتى قانون من محاوره أنه يبيح التصرف، ففى هذه الحالة تكون الدلالة واضحة من الناحية القانونية: أى امكانية أن تباع وحدات القطاع العام.

وأنا أعتقد أن هذا هو الاطار العام الذى يجب أن نناقش فيه قضية التحول. وبعد ذلك قد يكون لدى ملاحظات - لو أذنت لى سيادة الرئيس - على النقاط المختلفة.

وبالنسبة للموضوع الأول وهو البيع الكامل لوحدات القطاع العام أم الخصخصة. أنا أقول أن هذا يتوقف على السؤال الذى نطرحه: سعيا وراء الكفاءة فى اطار التنمية، أم وسيلة للوصول الى آلية السوق، وكأن آلية السوق أصبحت هدفا فى ذاتها؟ وعندما نأخذ رأى نقابات العمال فى مؤتمر١٩٩٢، سنجد أنهم قالوا أنهم ضد البيع، خاصة الشركات غير الخاسرة.

وبالنسبة لمدى استعداد القطاع الخاص - بالاضافة لما تفضل به أ.م.محمد عبد الوهاب - أن الأصل أن يشجع القطاع الخاص على توسيع قاعدة البناء فى مصر، وأن يستغل ما يمثله القطاع العام من قاعدة لبنائه هو، لا أن تحل الأموال المدخرة فى القطاع الخاص محل القطاع العام.

وثانيا، ما هى الضمانات التى أعطتها السياسة الاقتصادية لكى يؤدى أو يسير القطاع الخاص فى المسار الخاص باستراتيجية للتنمية فى المجتمع المصرى؟

ثالثا، يتعلق بالاتجاه الذى أصبح - فى اعتقادى - ملموسا اقتصاديا، وهو اتجاه رأس المال المصرى الى الخارج اولا ، واتجاهه نحو تفضيل الاستثمارات الريعيه . وقانون الضريبة الموحدة الأخير - أعتقد - أنه يشجع هذا الاتجاه، عندما أخرج فوائد الودائع من وعاء الضريبة، هو نوع من التشجيع للتوظيف الريعى ، كل هذه قضايا يتعين أن تؤخذ فى الحسبان عند مناقشة القضية الثانية.

وبالنسبة للأرصدة التى تجمع من حصيلة البيع، أنا أعتقد أن هذا يحكمه - موضوعيا - السلوك الفعلى المالى للدولة وللقطاع العام فى السنوات العشر الأخيرة. فلا أستطيع أن أضارب هنا أو أراهن. ولكنى أريد أن أرى مصير الأموال التى ستخرج من حصيلة البيع. وفى هذا يحكمنى الاتجاهات الموضوعية لمالية الدولة فى العشر سنوات الأخيرة، والاتجاهات الموضوعية للسياسات الداخلية لوحدات القطاع العام فى هذه الفترة.

وبالنسبة لحقوق العاملين، هناك فرق بين الضمانات القانونية التى تعطى للعاملين، وغياب الضمانات الاقتصادية. فالقانون حريص، والسياسة العامة للدولة حريصة. لكن اذا أعدنا التنظيم - وهذا يتوقف على مشروع قانون العمل - على نحو يحرم القوى العاملة من الضمانات القائمة، تاركا للقانون والتقاضى - كوسيلة للحصول على الحقوق الواردة فى هذا القانون - فأنا فى هذه الحالة أتنبأ بأنه لن يوجد عامل - أيا كانت مرتبته فى القوى العاملة فى مصر- سيحصل على حقوقه، ابتداء من أنظمة التقاضى الموجودة حاليا وتكلفتها وبطء اجراءاتها .

بالنسبة لقضية الاحتكارات، هى قضية موضوعية. فما يحكم الاقتصاد الدولى - ونحن جزء منه - هو التوجه المضطرد نحو الاحتكار. وفى هذه الحالة، يكون الأمر الذى يحكمنا تماما هو الاتجاه الاحتكارى. وشكرا.

رمزى زكى :

شكرا جزيلا. سوف أتحدث فى قضيتين رئيسيتين : القضية الأولى : حول علاقة أزمة الديون بآليات الخصخصة، والقضية الثانية : القطاع الخاص والخصخصة فى مصر.

بالنسبة للقضية الأولى، كلنا نعلم أنه بعد اندلاع أزمة الديون المصرفية فى خريف ١٩٨٢ ظهر منذ ذلك الوقت سوق ثانوى تباع فيه ديون بعض الدول النامية المستحقة لمصادر خاصة. وهذه الديون تباع بأسعار متفاوتة، والسعر يتوقف على الحالة الاقتصادية للدولة. فمثلا، ديون السودان تباع بـ ٢٪ من قيمتها الاسمية، والأرجنتين بنسبة تتراوح ما بين ٦٠ - ٧٠٪ من قيمتها. أما بالنسبة لديوننا فهى تباع بسعر يتراوح بين ٤٨ - ٥٠٪. والسؤال الآن هو: ما العلاقة التى نشأت بين السوق الثانوى للديون وبين عملية الخصخصة لعلاج أزمة المديونية نفسها؟ هذه مسألة مهمة جدا، لأننى أتصور أن الخطر الحقيقى فى عمليات الخصخصة التى تدور فى مصر الآن هو أن تنتهى العملية بأن يستولى الدائنون على ملكية القطاع العام فى مصر. وتلك آليه جهنمية نشأت بين عرض الديون المصرية فى السوق الثانوى وعمليات الخصخصة فى كثير من الدول النامية . ولتبسيط الأمر أضرب المثال التالى:

لو أن هناك بنكا فى المانيا دائنا للحكومة المصرية - على سبيل المثال - بمبلغ ١٠٠ مليون دولار، وهذا البنك يدرى أن الحكومة المصرية تطلب اعادة جدولة الديون، ولديها مشاكل فى ميزان المدفوعات وفى سعر الصرف وعجز كبير فى الموازنة العامة... الخ. فهذا الدين يسبب للبنك قلقا بشأن المستقبل. فيطرح هذا الدين للبيع فى هذا السوق الثانوى. يطرحه بسعر ٥٠٪ أى أن أى مستثمر - فرد أو شركة - لو دفع ٥٠ مليون دولار للبنك ، فالبنك يخرج - فى هذه الحالة - من العملية، ويشطب الدائنية على مصر، ويقول للمشترى: أنت أصبحت الدائن الجديد، أذهب للحكومة المصرية. واذا كانت الحكومة المصرية قد قبلت مبدأ بيع القطاع العام وقبلت مبدأ مبادلة الديون بأصول Debt For Equity Swap، ففى هذه الحالة يتقدم هذا الذى اشترى الصك بنصف سعره الى البنك المركزى، ويقول له: أنا الدائن الجديد، أود أن أحصل على قيمة هذا الصك. فى هذه الحالة الصك بمائة مليون، وهو دفع فيه خمسين، فاذا كان البنك المركزى المصرى حدد سعرا للخصم فى حدود ٣٠٪ مثلا، اذن يصبح لهذا المستثمر الذى اشترى هذا الدين - نظريا - الحق فى أن يحصل على ٧٠ مليون دولار. لكنه سيطلب تحويل هذه الدولارات الى جنيهات مصرية بسعر الصرف السائد (الدولار = ٣,٣ جنيه). فاذا ضربنا ٧٠ مليون فى٣,٣ يصبح لهذا المستثمر كمية من الجنيهات المصرية تصل الى ٢٣١ مليون جنيه . فاذا كانت أصول القطاع العام معروضة للبيع فى البورصة، ففى هذه الحالة يمكن له أن يستخدم هذا المبلغ فى شراء مصنع أو جزء من الشركة.

فى هذه الحالة نجد أن الدين المالى - المفروض أن له طبيعة مؤقتة، لأنه ينتهى عند دفع آخر قسط - تحول عبر هذه الآلية الى دين مؤبد. لأن هذا الأجنبى أصبح يتملك أصلا مصريا داخل مصر. وسترتب له بالتالى حقوق ملكية على هذا الأصل، بمعنى أنه يحق له أن يديره طبقا لمصالحه الخاصة، ويحق له أن يتصرف فيه بالبيع لطرف آخر، وقد يكون هذا الطرف معاديا لمصر ، ويحق له - أخيرا - أن يحول أرباحه ودخوله الى الخارج.

ولابد لنا فى البداية أن نناقش الحجج التى تساق لهذه الآليه على أساس انها حل لمشكلة الديون. فالبعض يقول، أن مصر فى هذه الحالة استطاعت أن تسوى دينها الخارجى بجنيهات مصرية، فهى شطبت ١٠٠ مليون دولار فى حين لم يخرج منها أى نقد أجنبى، وبالتالى لم يمس الاحتياطى الدولى فيها. وهى ستستفيد من هذا، لأن عبء هذا الدين سوف يشطب من ميزان المدفوعات (الأقساط والفوائد) وهذا سيحسن من وضع ميزان المدفوعات. فمصر قد إستفادت وكذلك المستثمر الأجنبى والبنك الدائن.

فى الواقع، الطرح يجب ألا يكون بهذا الشكل، لأنه اذا كانت مصر قد تخلصت فى هذه السنة من عبء هذا الدين بشطبه، لكن سيترتب على هذه العملية تحويلات مالية مستقبلا للخارج، وهى أرباح ودخول المالك الاجنبى للمشروع وقد تكون فى عنفها أشد من عنف تحويلات الأقساط والفوائد، خصوصا اذا كان المصنع أو القطاع العام الذى بيع ينتج للسوق المحلى فقط، مثال ذلك البيبسى كولا، فكما نعلم ان هذه الشركة تنتج للسوق المحلى ولا تصدر، فهى لا تسهم فى زيادة موارد مصر من النقد الأجنبى. وهذه الشركة - التى أصبحت أجنبية - تحقق ربحها فى نهاية السنة بجنيهات مصرية، وتريد تحويلها فى نهاية السنة الى مركزها الرئيسى. وهنا سيحدث ضغط على ميزان المدفوعات لخروج هذه المدفوعات، وضغط أيضا على سعر الصرف للجنيه المصرى.

واذا اتسع نطاق هذه العملية - كما هو متوقع - فالمسألة تصبح خطيرة للغاية. أذكر عندما كان أستاذنا د.ابراهيم حلمى عبد الرحمن يأتى الينا فى الكويت، كنا نتناقش فى هذا الأمر، وكان يقول لى لا تنزعج، لأن الذى يباع حاليا هو الديون الخارجية المستحقة للمصادر الخاصة (البنوك التجارية). ونصيب الديون ذات المصادر الخاصة من اجمالى ديون مصر نصيب بسيط، لا يتجاوز ١٥-١٨٪ من اجمالى ديون مصر، لأن ديون مصر معظمها ديون رسمية. فحتى اذا قبلنا مبدأ

مبادلة الديون بأصول، فانه لن يمس سوى نسبة بسيطة من أصول القطاع العام. لكن تبين - فى النهاية - أن الحكومة أيضا بدأت تبيع ديون مصر! وكلنا نذكر منذ ثلاثة شهور ، أن الصحف المصرية كتبت أن الحكومة الفرنسية باعت دينا على الحكومة المصرية بمبلغ ١٠٠ مليون دولار بسعر خصم ٥٠٪ لمستثمرين فرنسيين، وأن هذه الصفقة مجزية لهؤلاء، لأنهم سيعيدون تحويل هذه المديونية الى جنيهات مصرية وتستثمر فى مصر.

اذن هذه الرابطة الجهنمية التى نشأت بين بيع الديون فى الخارج وبين عملية الخصخصة، لابد لنا وأن ننتبه لها فى الفترة القادمة. لأنه اذا علمنا أن حجم أصول القطاع العام يتراوح ما بين ١٦٠-٢٠٠ مليار جنيه، فهذا جزء كبير جدا من ثروة مصر. فاذا افترضنا أن الأجانب - عبر هذه الآليه - سوف يتملكون القطاع العام بنصف سعره، هنا يصبح خطر عودة سيطرة رأس المال الأجنبى على مقاليد الأمور فى مصر واردا. وليست المسألة أننا سنقبل هذه السيطرة أم لا، لأن ثمة علاقة وثيقة بين من يملك الثروة ومن يؤثر على السلطة. وتاريخ مصر يؤكد لنا هذا.

اذن، ما العمل؟ أنا أتصور فى ضوء ظروف مصر الحالية - وبعد حصاد حوالى ٣ سنوات من برنامج التثبيت والتكيف الهيكلى فى مصر، أننا من الممكن الأن أن نضبط هذه العملية ومن موقع قوة. كيف؟ من خلال ما كونته مصر فى الآونة الأخيرة من احتياطى دولى ضخم. وهذا المبلغ - أى الاحتياطى الدولى - الذى يملكه البنك المركزى، وليس مجرد الودائع بالعملة الأجنبية فى المصارف، هو مبلغ كبير جدا، حيث تتراوح الأرقام المعلنه عنه ما بين ١٦ - ٢٠ مليار دولار. مصر تستطيع الآن أن تستخدم جزءا من هذا الاحتياطى فى إعادة شراء جزء من ديونها المعروضة للبيع. وأنا أدرى جيدا - كما قال د. محمد دويدار - أن البنك الدولى وصندوق النقد الدولى إشترطا على مصر ألا تعيد شراء ديونها !وهذا شىء طبيعى، حتى لا يمكنوا الحكومة المصرية من الاستفادة من هذه العملية! ولكن لو نظرنا الى تجارب الدول الأخرى - التى تتحرك بسياسات ذكية - سنجد أنها توسط بعض الوسطاء الماليين، الحكومة نفسها توسط مستثمرين وبنوكا من القطاع الخاص للنزول لشراء هذه الديون وتعطيهم عمولتهم. وهذا ما حدث فى الأردن والمغرب وبعض الدول العربية.

ولكن هل سيؤثر هذا على احتياطيات مصر الدولية الآن؟ أنا اقول لا. لأن هذا الحجم الذى تكون فى شكل احتياطى دولى هو أمر مبالغ فيه الى حد كبير جدا. فنحن نعلم أن حد الاحتياطى